العرب
الخميس 2019/11/28
السنة 42 العدد 11542

خشية متزايدة من دخول تونس في حالة فراغ حكومي

مشاورات تشكيل الحكومة تتحول إلى «كاستينغ» لفيلم غامض

تسود حالة ترقب في تونس لما ستتمخض عنه مشاورات تشكيل حكومة جديدة، وهي مهمة لا تبدو سهلة أمام رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي الذي يواجه تحدّي الآجال الدستورية من جهة، وضغوط الأحزاب المعارضة لحكومة ترأسها حركة النهضة من جهة ثانية.

الجمعي قاسمي

تطمينات الجملي غير كافية

تونس – لم تُبدّد تأكيدات رئيس الحكومة التونسية المُكلف الحبيب الجملي، على أن مشاوراته لتشكيل الحكومة الجديدة تتقدم بشكل جيد على المستوى السياسي وعلى صعيد إعداد الخطوط الكبرى لبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي، أجواء القلق والهواجس التي تنتاب غالبية القوى الحزبية من دخول البلاد في مربع الفراغ الحكومي الذي يفتح الباب أمام مواجهات سياسية من شأنها تعكير المناخ السياسي العام في البلاد.

وعلى عكس ما ذهب إليه الحبيب الجملي في تصريحاته التي أشار فيها إلى أنه "يحاول ضمان أقصى قدر ممكن من الوفاق حول الحكومة الجديدة حتى تكون مهمتها أكثر سهولة"، تضاربت الآراء وتباينت التقييمات المواكبة لمشاورات تشكيل الحكومة، وسط حالة من الترقب لنتائج تلك المشاورات وتأثيراتها على الأوضاع العامة في البلاد، بحساباتها ومُعادلاتها السياسية والحزبية.

عبير موسي

مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة مسرحية سيئة الإخراج

ونفى الجملي الذي اختار للحكومة التي يسعى إلى تشكيلها اسم "حكومة الإنجاز"، تعثّر المشاورات والمفاوضات التي يُجريها لتشكيل فريقه الحكومي، حيث قال في تصريحات أدلى بها في أعقاب اجتماعه مع الرئيس قيس سعيّد، "ليس هناك أي تعثر، بل هناك تقدم".

وأكد أن المشاركة في الحكومة الجديدة "لن تشمل كل الأحزاب لأنه في كل مسار ديمقراطي هناك أحزاب تشارك في الحكم وأخرى تعارض"، على حد تعبيره، مشيرا في المُقابل إلى أنه "يحاول ضمان أقصى قدر ممكن من الوفاق حول هذه الحكومة حتى تكون مهمتها أكثر سهولة".

وأطلع رئيس الحكومة التونسية المُكلف الحبيب الجملي، مساء الثلاثاء، الرئيس قيس سعيّد، على نتائج مشاوراته مع الأحزاب والمنظمات الوطنية لتشكيل حكومته الجديدة، وذلك في خطوة وُصفت بالهامة، باعتبار أنها جاءت في وقت ارتفعت فيه الأصوات المُشككة في جدية تلك المشاورات.

وفيما دعا الجملي عقب هذا الاجتماع كافة الأطراف الحزبية إلى "الاطمئنان لخياراته المجتمعية وعلى مدنية الدولة وحقوق المرأة والانفتاح على المجتمع المدني"، تتالت تلك الأصوات المُشككة في جدية المشاورات الجارية، حتى أن البعض لم يتردد في وصفها بأنها "كاستينغ" لفيلم من إخراج راشد الغنوشي الذي يبقى الماسك الفعلي بملف الحكومة.

وعبّرت عبير موسي، رئيسة الحزب الدستوري الحر (17 مقعدا برلمانيا)، عن هذا الرأي بطريقتها، حيث اعتبرت أن مشاورات رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي مع عدد من الشخصيات السياسية والحزبية التي يستقبلها يوميا "غير جدية، وهي بذلك مسرحية من جملة المسرحيات سيئة الإخراج التي عاشتها تونس منذ عام 2011 إلى اليوم".

وتساءلت موسي عن المقاييس التي يستدعي على أساسها الجملي الأطراف المعنية بتشكيل الحكومة، وعن الإضافة التي تقدمها مثل هذه اللقاءات، مؤكدة في نفس الوقت أن حزبها "رفض مقابلة الجملي ليس لشخصه وإنما لأنه لا يثق في من يُعيّنهم الإخوان"، وذلك في إشارة إلى حركة النهضة الإسلامية.

وشددت في هذا السياق، على أن حركة النهضة الإسلامية "لا تضع شخصا في منصب قد يخرج عن طاعتها، أو قد يتمرد على خياراتها"، لافتة في المقابل إلى أن السلطة "ليست بيد رئيس البرلمان راشد الغنوشي لأنه محكوم فيه نظرا لحصول حزبه على 52 مقعدا فقط، ولو كانت الأغلبية بيده لفرض حكومته وعلى رأسها 'إخواني' من البداية، ولسعى إلى أخونة الدولة التونسية"، على حد قولها.

وكشفت مواقف موسي عن مساحة واسعة لرفض التعاطي مع حركة النهضة الإسلامية بإشارات واضحة فرضتها حسابات المشهد العام في البلاد التي باتت تستدعي ضرورة بلورة مقاربات سياسية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التوازنات داخل البرلمان التي بدأت تتغير ببروز كتل نيابية جديدة وازنة.

وأعلنت الأربعاء، ليلى حداد، النائبة عن حركة الشعب بالبرلمان، عن تشكيل كتلة برلمانية مُوحدة بين حركة الشعب والتيار الديمقراطي، ستضم حوالي 40 نائبا، لتكون بذلك الكتلة النيابية الثانية بعد كتلة حركة النهضة (52 مقعدا برلمانيا)، ما يُخولها لأن تكون رقما صعبا في مجمل التوازنات اللاحقة تحت قبة البرلمان.

وأكدت أن هذه الكتلة "ستكون كتلة قوية تعطي أملا للتونسيين الذين يعتبرون أن الحزبين يشكلان إنقاذا لتونس عبر الإصلاح والقطع مع الفساد"، لافتة إلى أن الحزبين، أي حركة الشعب والتيار الديمقراطي لن يُشاركا في الحكومة التي يسعى الحبيب الجملي إلى تشكيلها، وسيكونان في المعارضة.

وأمام هذه التطورات المُتسارعة، تبدو مهمة الحبيب الجملي التي شرع منذ 19 نوفمبر الجاري في إجراء المشاورات الرسمية لتشكيل الحكومة التونسية الجديدة، صعبة للغاية، وهي بذلك ترسم صورة ضبابية لتلك المشاورات، لاسيما وأن مدتها قاربت على الانتهاء، باعتبار أنها لا تتجاوز ستين يوما بحسب ما ينص عليه الدستور.

معارضة قوية تنتظر حكومة النهضة بتحالف التيّار والشعب

آمنة جبران

تونس – دخل حزبا التيّار الديمقراطي وحركة الشعب في تحالف برلماني بإعلانهما توحيد كتلتيهما النيابيتين في كتلة واحدة، الأمر الذي يضعها في المرتبة الثانية مباشرة بعد حزب حركة النهضة صاحبة الكتلة النيابية الأولى.

وأعلن زهير المغزاوي أمين عام حركة الشعب، الأربعاء، "اتخاذ قرار تشكيل كتلة برلمانية مشتركة بين حركة الشعب والتيار الديمقراطي يفوق عدد أعضائها 40 نائبا"، مشيرا إلى أنه "سيتم التداول على رئاسة الكتلة سنويا بين الحزبين".

وتابع المغزاوي في تصريح لـ"العرب"، "ستكون للكتلة أهداف سياسية وستعمل على تحقيق توازن بالبرلمان سواء كانت ضمن الفريق الحكومي المرتقب أو اختارت الاصطفاف في المعارضة".

ومضى بقوله "إذا كنا في الحكم سنعمل على دفع العمل الحكومي، أما إذا كنا في المعارضة فسنكون بمثابة جبهة وطنية للدفاع على خيارات الشارع والبعد الاجتماعي للدولة".

واعتبر المغزاوي هذا التحالف بمثابة تجربة سياسية جديدة في تونس، ولا يستبعد أن "يتوسع ليشمل أحزابا أخرى إضافة إلى مشاركة شخصيات مستقلة تلتقي في نقاط مشتركة يمكن الاشتغال عليها، وتتسق في ضرورة الدفاع عن مسار الثورة وإرادة الشارع".

وبيّن المغزاوي أن "حزبه الذي ما زال لم يختر شكل التموقع في الحكومة الجديدة سيضمن له هذا التحالف كتلة قوية ووازنة".

وأفرزت الانتخابات التشريعية الأخيرة، التي جاءت فيها حركة النهضة الإسلامية في المرتبة الأولى بحصولها على 52 مقعدا من إجمالي 217، برلمانا منقسما بشكل حاد مما يعقد الوضع ويتطلب تكوين ائتلافات لتشكيل حكومة.

وحصل التيار الديمقراطي على 22 مقعدا وائتلاف الكرامة المحافظ على 21 مقعدا وحركة الشعب على 16 مقعدا.

وتضع هذه الأحزاب المحسوبة على الخط الثوري شروطا لقبول المشاركة في الحكومة، وتلوح بالاصطفاف في المعارضة في حال لم تقتنع بتوجهات الحكومة المرتقبة ورؤيتها لإدارة الأزمة الاقتصادية.

من جهته، أكد محمد الحامدي القيادي بحزب التيّار الديمقراطي لـ"العرب"، "دخول التيار في تحالف مع حركة الشعب عبر كتلة نيابية موحدة".

وأوضح الحامدي "التيار لم يقرر بعد المشاركة في الحكم من عدمها فهو مرهون بتقدم المشاورات مع رئيس الحكومة المكلّف، وفي كلتا الحالتين سنتموقع بشكل موحد".

وسيكون لتحالف التيار والشعب تأثير على مشاورات تشكيل الحكومة التي دخلت أسبوعها الثاني. ويرى الحامدي أن "الكتلة الموحدة ستقوي التنسيق مع حركة الشعب بشأن المشاورات الحكومية".

ويشير المراقبون إلى أن هذا التحالف سيفتح الباب لمعارضة قوية لحركة النهضة المعنية بتشكيل الحكومة، وسيفاقم الصعوبات لضمان أغلبية واسعة تسمح لها بتشكيل فريق حكومي جديد في آجاله الدستورية.

محمد الحامدي

الكتلة الموحدة ستقوي التنسيق حول المشاورات الحكومية

زهير المغزاوي

ستكون للكتلة أهداف سياسية وستعمل على تحقيق توازن بالبرلمان

ورغم تطمينات رئيس الحكومة المكلّف الحبيب الجملي، الأربعاء، بأن الحكومة الجديدة ستكون حكومة كفاءات وطنية متكونة من الأحزاب ومن خارج الأحزاب، وحضور النساء فيها والكفاءات الشابة سيكون لافتا، مؤكدا أنها "ستمثل كل التونسيين وكل الطيف السياسي والاجتماعي والكفاءات المستقلة.. ومعايير الاختيار ستكون الكفاءة والمصداقية والنزاهة والقدرة على تحقيق البرنامج"، إلا أن دائرة الغموض المحيطة ببرنامجه، تزيد الشكوك في قدرته على تشكيل حكومة تستجيب لانتظارات التونسيين.

ودعت حركة الشعب رئيس الحكومة المكلف إلى صياغة إعلان سياسي يوضح فيه رؤيته لطبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، ويقف على تشخيص أهمّ التحدّيات التي يَنوي معالجتها، كما يحدِّد أولوياته ويرسُم خارطة طريق للمرحلة القادمة.

وأمام الحكومة المرتقبة ملفات عاجلة للنظر فيها وخصوصا ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد الذي لم يتحسن منذ ثورة 2011.

الأمن والاقتصاد محور زيارة بومبيو المرتقبة إلى المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – يجري وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، بداية من ديسمبر المقبل، زيارة رسمية إلى مغرب.

ويتطلع بومبيو إلى استعراض الشراكة الاقتصادية والأمنية القوية بين البلدين ومناقشة مجالات التعاون المستقبلية، باعتبار أن المغرب أحد أقوى شركاء الولايات المتحدة في المنطقة.

وتأتي الزيارة بعد مباحثات مطولة بين وزيري خارجية المغرب والولايات المتحدة بواشنطن أكتوبر الماضي. وقد حدد بومبيو موعد زيارته للرباط أعقاب قمة رؤساء دول وحكومات حلف الناتو، المزمع إجراؤها في الثالث والرابع من ديسمبر المقبل، والتي سيشارك فيها إلى جانب رئيس بلاده دونالد ترامب.

زيارة بومبيو ستخصص لمناقشة قضايا الأمن بمنطقة الساحل والصحراء ومآل اتفاق التبادل الحر بين البلدين

وتعليقا على أهمية اللقاء المقبل بيّن إدوارد غابرييل السفير السابق للولايات المتحدة في الرباط، أن الحوار استراتيجي بين الولايات المتحدة والحكومات المغربية، وتم تدشينه منذ سنوات لدعم البرامج والسياسات التي تقدم الإصلاحات السياسية واللامركزية والفرص الاقتصادية والنموّ والتعاون العسكري بين البلدين.

وأفضى هذا التعاون إلى شراكة مثمرة، كما عكس الدبلوماسية المغربية الناجحة والنشطة التي حرص عليها العاهل المغربي الملك محمد السادس، وسياساته الناجعة التي منحت المغرب تطورا اقتصاديا ودبلوماسيا.

وكان وزير الخارجية الأميركي، الذي ترأس الشهر الماضي بواشنطن إلى جانب نظيره المغربي ناصر بوريطة، الدورة الرابعة للحوار الاستراتيجي بين المغرب والولايات المتحدة، قد أبرز الدور القيادي للملك محمد السادس في مجال "الدفع بأجندة إصلاح جريئة وبعيدة المدى خلال العقدين الماضيين".

ومنذ توليه الحكم قبل عشرين عاما أعلن الملك محمد السادس عن شراكة استراتيجية رسمية مع الولايات المتحدة الأميركية تشمل برامج سياسية واجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى تحالف عسكري جديد، وتدشينه حوارا موسعا جعل من المغرب حليفًا من خارج الناتو.

ويجمع المغرب والولايات المتحدة العديد من التحالفات المهمة سواء في المجال الأمني كمكافحة الإرهاب، أو على الصعيد الاقتصادي كتوقيع المغرب اتفاقية التجارة الحرة عام 2004.

وكان البلدان قد جددا التزامهما بـ"توطيد الشراكة الاقتصادية وتطوير طرق مبتكرة للاستفادة على نحو أمثل من اتفاق التبادل الحر" المبرم بينهما.

وفتحت اتفاقية التجارة الحرة السوق المغربية لعدد من المصدرين الأميركيين إلى جانب زيادة القدرة التنافسية للولايات المتحدة تجاه أوروبا، منذ دخول الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والمغرب حيز التنفيذ في يناير عام 2006.

وأكدت مصادر دبلوماسية مطلعة، لـ"العرب"، أن "الزيارة ستخصص لمناقشة قضايا الأمن بمنطقة الساحل والصحراء ومآل اتفاق التبادل الحر بين البلدين خصوصا مع قرار المغرب إعادة النظر في عدد من اتفاقات التبادل الحر، التي تربطه مع دول أخرى ومنها والولايات المتحدة".

ويرى خبراء أميركيون في العلاقات الدولية، أن"الإنجازات التي تحققت في عهد الملك محمد السادس، تعد بمثابة تقدم مثير للإعجاب، حيث تعزز التقدم الاقتصادي والسياسي، مع تعزيز الحقوق المدنية للمواطنين"، مؤكدين أن "المغرب اليوم هو مثال للإصلاح والتغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وأشاد إدوارد غابرييل بمكانة المغرب العسكرية والأمنية والسياسية في المنطقة حيث يقوم بدور مهم في التعاون المشترك مع الولايات المتحدة".

وتبعا لاختياره حليفًا من خارج الناتو، يرى خبراء في الاستراتيجيات الأمنية، أن المغرب مؤهل للحصول على أولوية الدعم المتعلق بمواد الدفاع، والمشاركة في برامج البحث والتطوير الدفاعي، إلى جانب استفادته من برامج ضمان القروض الحكومية الأميركية لشراء العتاد العسكري.

وتوقع مراقبون أن تشمل المحادثات الأميركية المغربية المرتقبة كل ما يتعلق بالعلاقات الثنائية ولن تستثنى الشؤون الاستخبارية والأمنية، على اعتبار أن الرباط مساهمة في عمليات حلف شمال الأطلسي التي تراقب تحركات المجموعات الإرهابية ومنظمات تجارة المخدرات والجريمة المنظمة على مستوى البحر الأبيض المتوسط.

ويؤكد مراقبون أن وزارة الخارجية الأميركية تجدد ثقتها في الأدوار التي يلعبها المغرب على المستوى الاستراتيجي في المنطقة وفي أفريقيا عبر زيارة بومبيو الرسمية للرباط.

وحسب ماثيو تشيباتوريس، الخبير بمؤسسة جيمس تاون، فقد أثبت المغرب ريادته في القضايا الأمنية من خلال نجاحه في مكافحة الإرهاب المحلي كما دعم جهود مكافحة الإرهاب على مستوى دولي من خلال التعاون مع الولايات المتحدة والحلفاء الإقليميين الآخرين.

ويوفر اللقاء المنتظر بين بومبيو والمسؤولين المغاربة منصة لدعم الحوار الاستراتيجي الأميركي المغربي وتعزيز التعاون في قضايا تتراوح بين النمو الاقتصادي وتشجيع فرص العمل وبحث في ميكانيزمات حل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية ودعم اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة.

شراكة مثمرة

محاكمة علنية لرموز نظام بوتفليقة أوائل ديسمبر

الجزائر – كشف وزير العدل الجزائري بلقاسم زغماتي، الأربعاء، أن المحاكمة العلنية الأولى لرموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في قضايا فساد ستبدأ في الثاني من ديسمبر المقبل.

ونقل التلفزيون الرسمي عن زغماتي قوله، إن هذه المحاكمة تخص رجال أعمال ومسؤولين متورطين في قضايا فساد تتعلق باستيراد وتجميع السيارات في البلاد.

وأوضح زغماتي أن جلسات المحاكمة ستكون "علنية"، دون الإشارة إلى نقلها مباشرة على القنوات التلفزيونية.

وأضاف "الجلسة ستكون علنية وليس هنالك شيء نخفيه، والشعب وحده من سيحكم علينا إن كنا نمتلك إرادة سياسية في محاربة الفساد". ولم يذكر الوزير أسماء الأشخاص المحبوسين على ذمة القضايا المشار إليها.

وبعد الإطاحة بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في أبريل الماضي تم سجن العشرات من رجال الأعمال وكبار المسؤولين في عهده.

وجاء هذا السجن المؤقت بعد فتح القضاء تحقيقات في قضايا فساد خلال المرحلة الماضية، بينها ملف فتح مصانع تجميع سيارات بقطع غيار مستوردة، يقول مسؤولون، إنها كانت طريقة لتهريب العملة الأجنبية نحو الخارج.